بـيـان

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

أمـــام

الدورة الحادية والخمسين للجنة السكان والتنمية

"المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية"

مقر الأمم المتحدة- نيويورك

٩ - ١٣ أبريل ٢٠١٨

السيد الرئيس،

يطيب لي أن اهنئكم على رئاسة لجنة السكان والتنمية، متمنين لكم ولأعضاء المكتب السداد والنجاح، مؤكدين ثقتنا في أن تثمر جهودكم بنتائج بناءة تسهم في تحقيق التقدم والازدهار لجميع شعوب العالم. وأود أن أعبر عن تقديرنا للجهود المبذولة في اعداد تقارير الأمين العام، والتي تضمنت معلومات وتوصيات هامة ستُثري نقاشاتنا. ونضم صوتنا لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان المجموعة العربية.

السيد الرئيس،

يكتسي الموضوع الرئيسي لهذه الدورة "المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية" أهمية كبيرة للمجتمع الدولي في ظل الظروف تمر بها العديد من مناطق العالم، والناجمة عن الفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية، والتي يترتب عليها زيادة في الهجرة الداخلية والخارجية.

إننا في دولة قطر نشارك الأمين العام رؤيته بأن الهجرة والتنمية وجهين لعملة واحدة، حيث تُفضي التنمية إلى الهجرة، وتُسهمُ الهجرة في التنمية، إلا أن الهجرة غير النظامية باتت تشكل تحدياً متزايداً في ظلِّ المستوى غير المسبوق من الحراك البشري داخل وخارج الحدود الوطنية للدول، وتفاقم الأزمات والنزاعات، وما يترتب على ذلك من تحديات وشواغِل جدية. كما أن ما يزيد تعقيد هذه المشكلة ارتباط هذا الشكل من الهجرة ببعض اشكال الاستغلال مثل الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. ولعل ما يُثير القلق الأعداد الكبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء في العالم والذي بلغ ٢٦ مليون أي حوالي ١٠ بالمئة من مجموع المهاجرين الدوليين، وهو ما يُلقي مسؤولية على الأسرة الدولية لتكثيف جهودها لتيسير اعتماد مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خلال هذا العام.

إن التوصل لحلول مستدامة للتدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، يستوجِب معالجة الأسباب الجذرية التي دفعت هذه الشرائح الضعيفة لتحمل المخاطر بحثاً عن الحياة الآمنة والكريمة، وإننا وإذ نشدد على أهمية إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والأزمات، فإننا لا نقلل من الأعباء التي تتحملها البلدان المستضيفة، التي تستحق الثناء والتقدير. وندعو إلى التعاون الفعَّال لمواجهة هذه

الأزمة الإنسانية. ونؤكد على احترام وحماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، وإدماجهم في المجتمعات.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من ايماننا بأن التنمية المستدامة ترتكز على الاستثمار بشكل شامل ومتكامل في السكان، فقد ركزت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على تمكين جميع السكان واشراكهم بشكل كامل في عملية التنمية، وكذلك فإن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٧ – ٢٠٢٢) تركز على العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية في مختلف المشاريع والبرامج.

وضمن هذا السياق التزمت دولة قطر بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في العام ١٩٩٤، آخذين بعين الاعتبار الحق السيادي للدول في تنفيذ التوصيات بما يتماشى مع القوانين الوطنية، والاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية والخلفية الثقافية للشعوب.

وفي ظل الظروف العصيبة التي تمر فيها العديد من البلدان في منطقتنا العربية والتي تؤثر بشكل مباشر على فئة الشباب، التي تشكل نسبة كبيرة في التركيبة السكانية، فقد ركزت جهود التنمية والإغاثة الدولية لدولة قطر على تقديم الدعم للمشاريع والبرامج التي تستهدف تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية، وحمايتهم من تداعيات الظروف التي تمر بها المنطقة، وابعادهم عن شبح التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

كما لم تدخر دولة قطر جهداً لتقديم الدعم والمساعدات للاجئين والمشردين قسرياً في العديد من مناطق العالم، ولاسيما في مجال التعليم والصحة والمأوى وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية، ومنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، أو من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني القطرية.

السيد الرئيس،

نظراً لارتباط ظاهرة الاتجار بالبشر بالهجرة غير النظامية، فإن دولة قطر واصلت تقديم الدعم للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وما يرتبط بها من ظواهر مثل العمل القسري والرق المعاصر وعمالة الأطفال، حيث شاركت بلادي في صياغة الإعلان

السياسي بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي تم اعتماده في شهر سبتمبر ٢٠١٧. وأود هنا أن أشدد على أهمية تنفيذ الالتزام الوارد في هذا الإعلان بتقديم الدعم لضحايا الاتجار بالأشخاص، والعمل على منع الاتجار بالأشخاص المتأثرين بالتشرد القسري، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة الهدف للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص أو المعرضين لخطر الاتجار.

السيد الرئيس،

دأبت دولة قطر على توظيف امكانياتها لدعم الجهود الأممية والدولية لتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وحرصت أن تكون شريكاً فاعلاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وكانت على الدوام موضع إشادة من الهيئات الدولية، بما تمتلكه من سجل ثري في التعاون الدولي وتنفيذ التزاماتها حيال احترام القانون الدولي.

وفي الوقت الذي تمضي دولة قطر في هذا النهج الذي يُعد ركيزة أساسية في سياسة قيادة الدولة، فإن دولة قطر تواجه اليوم حصاراً جائراً وإجراءات احادية تفتقد لأي مبررات معقولة أو ذات مصداقية، ودون اعتبار لما تُشكله تلك الإجراءات الظالمة من انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأسس العلاقات الودية بين الدول. فالحصار المستمر على دولة قطر منذ عشرة أشهر أضحت أهدافه مكشوفة للداني والقاصي، وهو محاولة النيل من سيادة دولة قطر وإجبارها على تغيير نهجها كشريك للمجتمع الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، إلا أننا نؤكد من هذا المنبر بأن دولة قطر لن تحيد عن سياستها باحترام القانون الدولي وأداء التزاماتها كشريك للمجموعة الدولية لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وشكراً